المحور الثاني: المسؤولية الجنائية عن جرائم الأعمال:

المسؤولية الجنائية في جرائم الأعمال تهدف إلى محاسبة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين على الأفعال غير القانونية التي تلحق الضرر بالاقتصاد أو بالمصالح المالية والتجارية. يتم تنظيم هذه المسؤولية وفق الأحكام العامة في قانون العقوبات، مع مراعاة خصوصيات جرائم الأعمال.

1. طبيعة المسؤولية الجنائية في جرائم الأعمال:

- **المسؤولية الفردية:** المسؤولية غالبًا ما تكون شخصية، حيث يتحمل مرتكب الجريمة المسؤولية عن أفعاله سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويًا.
- **المسؤولية المفترضة:** في بعض الجرائم، يتم افتراض وجود الخطأ بمجرد ارتكاب السلوك المادي للجريمة. هنا، لا يُطلب إثبات القصد الجنائي التقليدي، مثلما هو الحال في جرائم الامتناع أو المخالفات التنظيمية.

2.الشخص المسؤول:

- **الأشخاص الطبيعيون:** يشمل المديرين والمسؤولين في الشركات الذين يرتكبون أفعالاً غير قانونية أو يتسببون في ضرر بسبب إهمالهم أو سوء إدارتهم.
- **الأشخاص المعنويون:** تتحمل الشركات والمؤسسات المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة باسمها أو لحسابها وفقًا للقوانين الحديثة.

3.الركن المعنوي:

- الجرائم في الأعمال غالبًا ما تكون عمدية، ولكن قد تتوفر المسؤولية أيضًا في الجرائم غير العمدية التي تقوم على الإهمال أو الخطأ.
- بعض القوانين تعتمد على **"الخطأ المفترض"**، حيث يُعتبر الجاني مسؤولًا بمجرد ارتكاب السلوك المادي، إلا إذا أثبت العكس.

4.الأركان اللازمة لتحقق المسؤولية:

- **الركن المادي:** يتمثل في السلوك الإجرامي، سواء كان فعلًا إيجابيًا (مثل الاحتيال) أو سلبيًا (كالامتناع عن تقديم تقارير مالية مطلوبة).
- **الركن المعنوي:** يتمثل في وجود القصد الجنائي أو الخطأ الذي يُثبت إهمال المسؤول عن الامتثال للقوانين واللوائح.

5.عقوبات المسؤولية الجنائية:

- **على الأشخاص الطبيعيين:** تشمل الحبس، الغرامات، المنع من ممارسة المهنة.
- **على الأشخاص المعنويين:** تشمل الغرامات الكبيرة، وقف النشاط، مصادرة الأصول.

6. الخصوصية في جرائم الامتناع والمشاركة:

- **جرائم الامتناع:** مثل عدم تبليغ السلطات عن مخالفات داخل الشركة. يمكن اعتبار المدير شريكًا إذا امتنع عن التدخل لمنع الجريمة.
- **المشاركة الجنائية:** المشاركة في جرائم الأعمال تثير جدلًا فقهيًا، خاصة إذا كانت الجريمة قائمة على الامتناع.

.7موقف المشرع الجزائري:

- لم ينص المشرع الجزائري بشكل صريح على قواعد خاصة بالمشاركة في جرائم الامتناع. ومع ذلك، بعض النصوص السابقة، مثل الأمر رقم 66-156، تشير إلى مسؤولية المديرين عن عدم الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة من قبل مرؤوسيهم.

خلاصة:

المسؤولية الجنائية في جرائم الأعمال تعتمد على تحقيق التوازن بين حماية المصالح الاقتصادية والعقوبات الفعالة. يتميز هذا النوع من المسؤولية بخصوصيته مقارنة بالجرائم التقليدية، مع التركيز على الخطأ التنظيمي والتزام المديرين والمسؤولين بالامتثال للقوانين.